

التقرير الموجز

تم وضع الصيغة النهائية في 23.11.2023



آكو

المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الإفريقية

الدورة السنوية الحادية والستون

16 إلى 20 أكتوبر/تشرين الأول 2023م

بالي، جمهورية إندونيسيا

التقرير الموجز

للدورة السنوية الحادية والستين

للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الإفريقية

1. مقدمة

1.1. شاركت 34 دولة من الدول الأعضاء في المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الإفريقية (آكو) في الدورة السنوية الحادية والستين (المشار إليها فيما بعد بـ "الدورة") وهي جمهورية مصر العربية، ومملكة البحرين، وجمهورية بنغلاديش الشعبية، وبيروناي دار السلام، وجمهورية الكاميرون، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية قبرص، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الهند، وجمهورية إندونيسيا، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، واليابان، وجمهورية كينيا، ودولة الكويت، ودولة ليبيا، وماليزيا، وجمهورية اتحاد ميانمار، ونيبال، وجمهورية نيجيريا الاتحادية، وسلطنة عمان، وجمهورية باكستان

الإسلامية، وجمهورية الفلبين، ودولة قطر، وجمهورية كوريا، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية سنغافورة، وجمهورية جنوب أفريقيا، وجمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية، ودولة فلسطين، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ومملكة تايلندا، والجمهورية التركية، وجمهورية فيتنام الاشتراكية والجمهورية اليمنية.

1.2. حضر أيضاً ممثلو مراكز التحكيم الإقليمية التالية التابعة لمنظمة آكو: المركز الآسيوي للتحكيم الدولي (مركز كوالالمبور الإقليمي للتحكيم سابقاً)، ومركز نيروبي للتحكيم الدولي (NCIA)، ومركز هونغ كونغ الإقليمي للتحكيم لمنظمة آكو (HKRAC).

1.3. وفقاً للقاعدة الـ 18 (1) من القواعد القانونية تم قبول المراقبين التاليين في الدورة:

أولاً. ممثلو الدول غير الأعضاء: بوركينا فاسو، والاتحاد الروسي، وجمهورية سيشيل والجمهورية التونسية.

ثانياً. ممثلو المنظمات الدولية والمعاهد الأخرى: الأكاديمية الآسيوية للقانون الدولي (AAIL)، مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص (HCCH)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) الأكاديمية الإندونيسية للوسطاء والمحكمين المستقلين (MedArbId).

2. الدورة الافتتاحية

2.1. بدأت الدورة السنوية الحادية والستون لمنظمة آكو في 16 أكتوبر/ تشرين الأول 2023م.

2.2. أعرب سعادة الدكتور كامالين بينيتوفادول، الأمين العام للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الإفريقية (آكو)، في كلمته الترحيبية في الدورة السنوية الحادية والستين، عن ترحيبه الحار بالمندوبين الموقرين، وشدد على أهمية التعاون والحوار الدوليين. وبالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن منظمة آكو، أعرب عن امتنانه لمعالي البروفيسور ياسونا لاولي، وزير العدل وحقوق الإنسان في جمهورية إندونيسيا، وأكد على دعم إندونيسيا التاريخي لمنظمة آكو. واعتبر اختيار الحكومة المستضيفة مدينة بالي مكاناً لانعقاد الدورة السنوية الحادية والستين رمزا للوحدة والتعاون. وشدد الأمين العام لمنظمة آكو على أهمية التنوع بين الدول

الأعضاء وأوجز جدول أعمال الدورة. وإضافة إلى ذلك، شجع على المشاركة في الأحداث الجانبية وشدد على روح باندونغ للتضامن والتعاون. واستشهد الأمين العام بقول الرئيس السابق لجمهورية إندونيسيا، سوكارنو، ليسلط الضوء على إمكانات منظمة آكو في تعزيز الحوكمة العالمية والقانون الدولي. وفي ختام كلمته أعرب عن امتنانه للدول الأعضاء لالتزامها بمثل منظمة آكو، كما أعرب عن أمله في عقد دورة مثمرة من شأنها أن تعزز التغيير الإيجابي من خلال التعاون الدولي.

2.3. أعربت سعادة السيدة أوما سيخار، الوكيلة الإضافية، قسم الشؤون القانونية والمعاهدات بوزارة الشؤون الخارجية، جمهورية الهند ورئيسة الدورة السنوية الستين لمنظمة آكو، عن بالغ سعادتها بكونها جزءاً من أخوية آكو. ونيابةً عن حكومة الهند، أعربت عن امتنانها لحكومة جمهورية إندونيسيا على كرم ضيافتها وترتيباتها الاستثنائية في بالي. وشكرت أيضاً رئيسة الدورة السنوية الستين معالي السيد محمد سعيد الحلو، وزير العدل في جمهورية السودان ونائب رئيسة الدورة السنوية الستين، على تقديم دعمه وتعاونيه خلال رئاستها. واعترفت بأهمية المنظمة ونموها، مؤكدةً على دورها في التطوير التدريجي للقانون الدولي. كما أقرت بالدعم الذي تلقتة من الدول الأعضاء والأمانة العامة لمنظمة آكو طوال فترة رئاستها، وسلطت الضوء على مختلف الفعاليات وبرامج بناء القدرات التي تم تنظيمها خلال فترة ولايتها. وفي الختام، أكدت سعادتها الدعم والتعاون الكاملين من جانب حكومة الهند في تسهيل أنشطة منظمة آكو.

2.4. قامت سعادة السيدة تيريزا تشنغ، وزيرة العدل السابقة لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، جمهورية الصين الشعبية، ورئيسة الدورة السنوية التاسعة والخمسين لمنظمة آكو، بإلقاء كلمة الشكر خلال الجلسة الافتتاحية. وفي بداية كلمتها أعربت عن تشرفها بحضور الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آكو. وأعربت أيضاً عن امتنانها العميق للدولة المستضيفة الكريمة، جمهورية إندونيسيا، على الترتيبات السخية للدورة وكرم الضيافة والتنظيم الفعال. وشددت في كلمتها على أهمية روح باندونغ، مؤكدةً على أنه منذ إنشائها في عام 1956م، توسعت منظمة آكو لتشمل 47 دولة عضواً. وأعربت عن اعتزازها بنمو المنظمة ودورها في ضمان إسماع الأصوات الأفريقية - الآسيوية في عملية صنع القانون الدولي. وأكدت أنها

أصبحت الآن جزءاً لا يتجزأ من المجتمع العالمي ذي المستقبل المشترك. وأشادت بالعمل الاستثنائي الذي تقوم به مراكز التحكيم التابعة لمنظمة آكو، معترفةً بمساهماتها. بالإضافة إلى ذلك، أعربت عن تقديرها العميق لتفاني الأمين العام لمنظمة آكو، الذي نجح في التغلب على التحديات مثل جائحة كوفيد خلال فترة ولايته الأولى في منصبه. واختتمت كلمتها معربةً عن امتنانها للأمانة العامة لمنظمة آكو لالتزامها الثابت، والذي لعب دوراً محورياً في تحقيق الدورة نجاحاً باهراً.

2.5. ربح سعادة البروفيسور ياسونا لاولي، وزير القانون وحقوق الإنسان، جمهورية إندونيسيا، في خطابه الافتتاحي في الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آكو ترحيباً حاراً بالمندوبين وأكد على أهمية منظمة آكو كمنصة للدول الآسيوية والإفريقية لمعالجة الشواغل المشتركة بشأن مسائل القانون الدولي. وأعرب عن أن جمهورية إندونيسيا تتشرف باستضافة الدورة السنوية لمنظمة آكو للمرة الثالثة، ونقل تمنيات فخامة السيد جوكو ويدودو، رئيس جمهورية إندونيسيا للدورة بالنجاح الباهر. وأبلغ أنه بسبب بعض الارتباطات الملحة، لم يتمكن الرئيس جوكو ويدودو من الانضمام إليهم خلال الجلسة الافتتاحية. وبالتالي، أبلغ أنه سيُلقي معالي البروفيسور الدكتور معروف أمين، نائب رئيس جمهورية إندونيسيا، ملاحظات خاصة في وقت لاحق من اليوم. وشجع الوفود على المشاركة بنشاط خلال المناقشات المثمرة خلال الأسبوع المقبل وأعلن رسمياً عن افتتاح الدورة.

3. الاجتماع الأول لوفود الدول الأعضاء في منظمة آكو

3.1. قامت سعادة السيدة أوما سيخار، الوكيلة الإضافية، قسم الشؤون القانونية والمعاهدات بوزارة الشؤون الخارجية، جمهورية الهند ورئيسة الدورة السنوية الستين لمنظمة آكو، بافتتاح الاجتماع.

3.2. تم اعتماد جدول الأعمال التالي بالإجماع.

3.3. جدول أعمال

أولاً. المسائل التنظيمية

1. النظر في جدول الأعمال والجدول الزمني المؤقت للاجتماعات والمناسبات واعتمادهما
2. انتخاب الرئيس ونائب الرئيس
3. قبول الأعضاء الجدد
4. قبول المراقبين
5. الكلمة الافتتاحية لرئيس منظمة آكو
6. تقرير الأمين العام عن عمل منظمة آكو
7. إصدار منشورات منظمة آكو
8. تقديم مشروع الميزانية لعام 2024م
9. تقرير عن عمل مراكز التحكيم الإقليمية التابعة لمنظمة آكو
10. مكان انعقاد الدورة السنوية الثانية والستين

ثانياً. المسائل الموضوعية

1. تقرير عن المسائل المتعلقة بعمل لجنة القانون الدولي في دورتها الرابعة والسبعين
2. قانون البحار
3. انتهاكات القانون الدولي في فلسطين والأراضي الأخرى المحتلة من قبل إسرائيل وغيرها من القضايا القانونية الدولية المتعلقة بقضية فلسطين
4. البيئة والتنمية المستدامة
5. قانون التجارة والاستثمار الدولي

- الإصلاحات المتعلقة بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (ISDS)، في سياق المفاوضات التي يجريها حالياً الفريق العامل الثالث التابع للأونسيترال

(WG III)

6. منتدى الخبراء لاسترداد الأصول

7. القضايا القانونية في الفضاء الخارجي

ثالثاً. أي مسألة أخرى

- الاجتماع الخامس للفريق العامل المفتوح العضوية (OEWGM) المعني
بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني

رابعاً. الأحداث الجانبية

1. تبادل أفضل الممارسات بشأن تنفيذ القانون الدولي الإنساني

2. منتدى الأعمال والاستثمار

3. تبادل أفضل الممارسات بشأن استرداد الأصول

4. تعزيز مستوى التعاون بين منظمة ألكو ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص لترويج

القانون الدولي الخاص

3.4. قبول الأعضاء الجدد: لم يتم قبول أي عضو جديد في المنظمة.

3.5. قبول المراقبين: تم قبول الدول غير الأعضاء التالية بصفة مراقب: بوركينا فاسو، الاتحاد

الروسي، جمهورية سيشيل، الجمهورية التونسية. وتم قبول المنظمات الدولية والمؤسسات

الأخرى التالية بصفة مراقب: الأكاديمية الآسيوية للقانون الدولي (AAIL)، ومؤتمر لاهاي

للقانون الدولي الخاص (HCCH)، واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) والأكاديمية

الإندونيسية للوسطاء والمحكمين المستقلين (MedArbId).

3.6. دعت سعادة السيدة أوما سيخار، الوكيلة الإضافية، قسم الشؤون القانونية والمعاهدات

بوزارة الشؤون الخارجية، جمهورية الهند ورئيسة الدورة السنوية الستين لمنظمة ألكو،

الدول الأعضاء إلى اقتراح مرشحين لمنصب رئيس ونائب رئيس الدورة السنوية الحادية

والستين لمنظمة ألكو. حيث اقترح رئيس وفد جمهورية نيجيريا الاتحادية تعيين سعادة السيد

البروفيسور ياسونا لاولي، وزير القانون وحقوق الإنسان، جمهورية إندونيسيا رئيساً للدورة

السنوية الحادية والستين لمنظمة آكو. وأيد رئيس وفد اليابان هذا الاقتراح، وبعد ذلك تم انتخاب الرئيس بالإجماع. واقترح رئيس وفد دولة قطر تعيين السيد رونالد أوزي لامولا، معالي وزير العدل والخدمات الإصلاحية، جمهورية جنوب أفريقيا نائباً لرئيس الدورة السنوية الحادية والستين. وأيد رئيس وفد جمهورية باكستان الإسلامية هذا الاقتراح وبعد ذلك تم انتخاب نائب الرئيس بالإجماع. ثم دعت سعادة السيدة أوما سيخار، الوكيلة الإضافية، قسم الشؤون القانونية والمعاهدات بوزارة الشؤون الخارجية، جمهورية الهند ورئيسة الدورة السنوية الستين لمنظمة آكو، رئيس الدورة السنوية الحادية والستين ونائبه إلى المنصة ليتولى كل منهما منصبهما.

3.7. أعرب سعادة البروفيسور ياسونا لاولي، وزير القانون وحقوق الإنسان بجمهورية إندونيسيا ورئيس الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آكو في مستهل كلمته الافتتاحية عن بالغ امتنانه لانتخابه رئيساً للدورة. ووجه الشكر إلى رئيسة الدورة السنوية الستين، سعادة السيدة أوما سيخار، الوكيلة الإضافية، قسم الشؤون القانونية والمعاهدات، وزارة الشؤون الخارجية، جمهورية الهند، والأمين العام لمنظمة آكو، سعادة الدكتور كمالين بينيتوبادول على جهودهما ومساهماتهما. وشدد الرئيس على أهمية إعادة تنشيط روح التعاون بين آسيا وأفريقيا، المتجذرة في المؤتمر الآسيوي الأفريقي التاريخي لعام 1955م المنعقد في باندونغ. وأكد أن الدورة لا ينبغي أن تركز فقط على المناقشات القانونية، بل تفكر أيضاً في المبادئ التي توجه الجهود التعاونية بين القارتين. وأشار إلى اقتراح جديد مقدم من إندونيسيا بشأن إدراج موضوع "الصيد غير القانوني كجريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية" مسلطاً الضوء على جدول أعمال الدورة وشجع إجراء المناقشات حول مواضيع مثل "تعزيز التعاون الآسيوي الأفريقي بشأن تغير المناخ"، و"القضايا القانونية في الفضاء الخارجي" و"الإصلاحات المتعلقة بتسوية المنازعات بين الدول والمستثمرين". وفي ختام كلمته رحب الرئيس بجميع المنوبين للمشاركة بنشاط في المناقشات.

الاجتماع الثاني لوفود الدول الأعضاء في منظمة آكو

بند جدول الأعمال: تقرير الأمين العام

3.8. أعرب سعادة الدكتور كمالين بينيتوبوفادول، الأمين العام لمنظمة آكو، عن امتنانه للدول الأعضاء لتقديم دعمها وتعاونها في أنشطة المنظمة. وأعرب عن امتنانه لسعادة السيدة أوما سيخار، الوكيلة الإضافية، قسم الشؤون القانونية والمعاهدات، وزارة الشؤون الخارجية، جمهورية الهند ورئيسة الدورة الستين لمنظمة آكو لقيادتها القديرة للمنظمة خلال فترة رئاستها. كما شكر الأمين العام معالي السيد محمد سعيد الحلو، وزير العدل، جمهورية السودان، ونائب رئيسة الدورة السنوية الستين على خدماته التي قدمها لمنظمة آكو. ثم قدم الأمين العام عرضاً موجزاً للأنشطة التي قامت بها الأمانة العامة، بما في ذلك الأنشطة التي تم الاضطلاع بها بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات الأخرى وتطرق أيضاً إلى المسائل المالية والإدارية للمنظمة بشكل موجز. وتناول الأمين العام لمنظمة آكو، في بيانه المبني على تقريره، أنشطة المنظمة وشدد على أهميتها في مجال القانون الدولي في المنطقتين الآسيوية والإفريقية. وأعرب عن أن الجهود جارية لتبسيط القواعد القانونية لمنظمة آكو ومواءمتها مع النظام الأساسي الذي تم تعديله في عام 2004م.

3.9. وصاغ الأمين العام رؤية لجعل منظمة آكو أكثر نشاطاً من خلال تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية مثل لجنة القانون الدولي وتعزيز وجودها في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتُقدّم مبادرات رقمية، مثل الندوات الافتراضية ورقمنة سجلات الأمانة العامة، من أجل عمليات أكثر فعالية. كما سلط الأمين العام الضوء على مبادرات مثل برنامج التدريب الداخلي في الأمانة العامة، وبرنامج جائزة البحوث لمنظمة آكو، وإحياء مجموعة الشخصيات البارزة في منظمة آكو. وذكر أيضاً برامج بناء القدرات التي تدعمها الدول الأعضاء وأهمية موقع منظمة آكو كأداة التواصل الأساسية. وفي مسيرتها، ركزت منظمة آكو على ترويج التحكيم التجاري الدولي، وتنظيم ندوات حول القانون الدولي، وإصدار منشورات بحثية مهمة. وقدم أيضاً في كلمته تعارف بالموضوعات الجديدة المدرجة في جدول أعمال الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آكو بشكل موجز. واختتم كلمته بالتأكيد مجدداً على التزام منظمة آكو بالتمسك بالقانون الدولي والتعبير عن وجهات نظر الدول الأعضاء الآسيوية والأفريقية.

3.10. وأعرب وفد ماليزيا عن تقديره للتقرير المفصل للأمين العام الذي يوضح أعمال منظمة آكو منذ اختتام الدورة السنوية الستين للمنظمة حتى نهاية شهر سبتمبر/أيلول 2023م. وفيما يتعلق

بتعيين مراقبين دائمين في مكنتي الأمم المتحدة بجنيف ونيروبي، دعت ماليزيا إلى إجراء دراسة جدوى لتحديد الفوائد الإجمالية لهذا الاقتراح للدول الأعضاء في منظمة آكو وأي آثار محتملة على الموارد المالية والبشرية.

بند جدول الأعمال: مناقشات حول ميزانية عام 2024م

3.11. سلط السيد جون يامادا، نائب الأمين العام لمنظمة آكو، الضوء على تفاصيل الميزانية التي وافق عليها ضباط الاتصال لعام 2024م، والتي يصل مبلغها إلى 702,800 دولار أمريكي مع الأخذ بعين الاعتبار المصاريف المحتملة في عام 2024م. وقدم أيضاً عرضاً موجزاً عن اللجنة الفرعية المعنية بمراجعة جدول المساهمات المقدر.

بند جدول الأعمال: الاجتماع الخامس للفريق العامل المفتوح العضوية (OEWG) المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني

3.12. قدم رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني، السيد سعيد علي موساوي من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تقريراً عن أعمال الاجتماع الخامس للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني، الذي عُقد في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2023م. وبالإشارة إلى الملاحظات التمهيديّة للأمين العام لمنظمة آكو، سعادة الدكتور كمالين بينيتوفادول، نوه الرئيس بأن الاجتماع عُقد بعد انقطاع دام أربع سنوات بمشاركة بروني دار السلام، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية إندونيسيا، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، واليابان، وجمهورية كوريا، وماليزيا، ونيبال، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية سنغافورة، وجمهورية فينتنام الاشتراكية، وجمهورية جنوب أفريقيا، ومملكة تايلند، والجمهورية التركية والجمهورية اليمنية. ثم قدم لمحة موجزة عن تاريخ الفريق العامل المفتوح العضوية ومداولاتها بما في ذلك شكل الاجتماع الخامس بالإضافة إلى تعليقات الوفود وملاحظاتها. وأحاط الرئيس علماً بالتقرير الأخير للمقرر الخاص، البروفيسور هوانغ شيشوانغ، من جامعة ووهان، جمهورية الصين الشعبية، والذي يحتوي على مشروع المبادئ الأساسية التوافقية غير الملزمة للقانون الدولي في الفضاء السيبراني، الصادر في يوليو/تموز 2021م. وأشار أيضاً إلى ملاحظات المقرر الخاص المعني بسياق الفريق العامل

المفتوح العضوية واعترافه بالحاجة إلى مزيد من الارتباط الأفروآسيوي في تطوير مبادئ القانون الدولي في مجال الفضاء السبيرياني. واختتم الرئيس تقريره مشيراً إلى أن المقرر الخاص سيقوم بتحديث مشروع المبادئ الأساسية التوافقية غير الملزمة استناداً إلى التعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء في الاجتماع الخامس ومع أخذ التطورات المعاصرة بعين الاعتبار مثل عمل فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة (UNGGE) والهيئات الأخرى ذات الصلة. ومن المتوقع أن يقدم المقرر الخاص المبادئ المحدثة إلى الدول الأعضاء مقدماً لمناقشتها في الاجتماع القادم للفريق العامل المفتوح العضوية.

بند جدول الأعمال: ملاحظات خاصة ألقاها سعادة الأستاذ الدكتور معروف أمين، فخامة نائب رئيس جمهورية إندونيسيا

3.13. قام سعادة الأستاذ الدكتور معروف أمين، فخامة نائب رئيس جمهورية إندونيسيا، في مستهل ملاحظاته الخاصة بتوجيه التحيات الحارة نيابةً عن رئيس جمهورية إندونيسيا، الذي لم يتمكن من الحضور بسبب التزامات مسبقة. وذكر الأهمية التاريخية للمؤتمر الآسيوي الأفريقي لعام 1955م المنعقد في باندونغ، والذي كان له دور فعال في إنشاء منظمة آكو. وأشار أيضاً إلى أن هذا المؤتمر ركز على السلام العالمي والأدوار التي يمكن أن تلعبها آسيا وأفريقيا في التنمية العالمية. كما أشار إلى روح منظمة آكو، التي تأسست على الإيمان بأن النظام السياسي والقانوني الدولي ينبغي أن يمثل وجهات النظر والمصالح الآسيوية والأفريقية. وذكر أيضاً أنه رغم الحروب في مناطق أخرى، أكدت الدورة السنوية الحادية والستون لمنظمة آكو على دعوات السلام، وتحت على إنهاء الحروب وأعمال العنف فوراً التي تعيق التقدم العالمي. وشدد نائب الرئيس على ضرورة التعاون والإبداع والابتكار لمواجهة التحديات العالمية المعاصرة، مشيراً إلى أن كل هذا يزدهر في السلام، وليس في بيئات يشوبها الخوف أو الكراهية. وأضاف قائلاً إنه وفقاً للتفويض الدستوري لجمهورية إندونيسيا، تظل البلاد ملتزمة بالسلام والدبلوماسية وسيادة القانون. كما أشار إلى أن جمهورية إندونيسيا، باعتبارها الدولة المترأسة لهذه الدورة لمنظمة آكو، تحت على إنفاذ القانون الدولي بشكل سليم كأداة لتحقيق السلام وحماية حقوق الإنسان. ومعرباً عن أمنياته لهذه الدورة، حث نائب الرئيس منظمة آكو على إعادة تنشيط التضامن بين الدول الآسيوية والإفريقية، وضمان تأثير أصواتها

على القانون الدولي. وبالتالي، شدد على معالجة الجرائم البحرية العابرة للحدود الوطنية، التي تؤثر على الاقتصادات الآسيوية والإفريقية، وحث على استجابات متكاملة لهذه التهديدات. وشجع أيضاً منظمة آكو على توسيع دورها في صياغة الأسس القانونية التي تعزز الشراكات المفيدة بين الدول، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا العالمية مثل تغير المناخ، والتنمية المستدامة، والتجارة الدولية، والاستثمارات، والمخاوف البحرية، واسترداد الأصول، ونمو الذكاء الاصطناعي. وذكر أيضاً أنه بينما تبحر الدول في الثورة الرقمية، من المتوقع أن تقوم منظمة آكو بوضع هيكل قانوني يوائم التقدم التكنولوجي مع القيم الأساسية للمؤتمر الآسيوي الأفريقي. واختتم نائب الرئيس كلامه بالثناء على منظمة آكو في دورتها الحادية والستين ودعا المندوبين لتجربة سحر بالي الفريد.

4. الاجتماع العام الأول

4.1. إصدار منشورات منظمة آكو: تم إصدار المنشورات التالية: الكتاب السنوي لمنظمة آكو المجلد XIX (2022م)، ومجلة آكو للقانون الدولي المجلد XI (2022م-2023م)، وتقرير عن الندوة الافتراضية التي نظمتها منظمة آكو حول الميثاق العالمي لشؤون اللاجئين وتقرير عن الندوة الافتراضية التي نظمتها منظمة آكو حول المبادئ العامة للقانون والدول الأعضاء في منظمة آكو.

4.2. قامت الدول التالية الأعضاء في منظمة آكو بإلقاء تصريحات عامة في الاجتماع العام الأول للدورة السنوية الحادية والستين للمنظمة: الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر، ومملكة تايلند، وجمهورية الفلبين، وسلطنة عمان، وجمهورية اتحاد ميانمار، ومملكة البحرين، واليابان، ونيبال، وجمهورية كينيا، وجمهورية كوريا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية فيتنام الاشتراكية، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية باكستان الإسلامية، ودولة فلسطين، وجمهورية إندونيسيا وجمهورية الهند.

5. الاجتماع العام الثاني

5.1. قامت الدول التالية الأعضاء في منظمة آكو بإلقاء تصريحات عامة في الاجتماع العام الثاني للدورة السنوية الحادية والستين للمنظمة: جمهورية سريلانكا الديمقراطية الاشتراكية، وبيروناي دار السلام، وماليزيا، وجمهورية بنغلاديش الشعبية، وجمهورية جنوب أفريقيا. وألقت الدول المراقبة غير الأعضاء وهما الاتحاد الروسي وبروكينا فاسو، بيانات عامة في الاجتماع العام الثاني للدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آكو.

5.2. هنأت جميع الوفود الرئيس ونائبه على تولي المناصب، معربةً عن دعمها وثقتها في انعقاد الدورة السنوية تحت قيادتهما بنجاح. وأشادت أيضاً الدول الأعضاء بالأمانة العامة لمنظمة آكو وحكومة جمهورية إندونيسيا للأعمال التحضيرية المتخذة من أجل الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آكو تحت القيادة الحكيمة للأمين العام. وشددت الدول الأعضاء على أهمية تعزيز التضامن الآسيوي الأفريقي المرتكز على روح باندونغ للصدافة والتعاون والتضامن، مسيطرة الضوء على دور منظمة آكو في تعزيز الحوار والتعاون فيما بينها.

5.3. وأعربت العديد من الدول الأعضاء عن قلقها العميق إزاء الوضع المؤسف في الأراضي الفلسطينية المحتلة والنزاع الدائر في قطاع غزة، وحثت المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات فورية لإنهاء أعمال العنف وارتكاب الجرائم الدولية دون عقاب. وتناولت تصريحاتها أيضاً العديد من المواضيع الجوهرية الأخرى المدرجة على جدول أعمال الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آكو بما في ذلك "الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم"، و"تغير المناخ"، و"إصلاح آلية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (ISDS)" و"إصلاح منظمة التجارة العالمية" و"المبادئ العامة للقانون" و"ارتفاع مستوى سطح البحر فيما يتعلق بالقانون الدولي". وشدد عدد من الدول الأعضاء على أولوية النظام الدولي القائم على القواعد والحاجة الملحة إلى تعزيز تعددية الأطراف. كما قدمت بعض الدول الأعضاء رؤى حول مبادراتها الوطنية المتخذة لتعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة والالتزامات الدولية الأخرى.

6. الاجتماع العام الثالث

بند جدول الأعمال: البنود المختارة المدرجة في جدول أعمال لجنة القانون الدولي

6.1. قدم سعادة الدكتور كمالين بينيتوفادول، الأمين العام لمنظمة آكو، عرضاً موجزاً للمواضيع الستة التي نُوقشت في الدورة الرابعة والسبعين للجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة (يشار إليها فيما يلي باسم "اللجنة"): (1) خلافة الدول فيما يتعلق بمسؤولية الدولة؛ (2) المبادئ العامة للقانون؛ (3) ارتفاع مستوى سطح البحر فيما يتعلق بالقانون الدولي؛ (4) تسوية المنازعات الدولية التي تكون المنظمات الدولية طرفاً فيها؛ (5) منع وقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر و (6) الوسائل الفرعية لتحديد قواعد القانون الدولي. ألقى كل من البروفيسور د. بيمال ن. باتيل والبروفيسور ماساهيكو أسادا بيانات حول المواضيع المدرجة في جدول أعمال لجنة القانون الدولي.

6.2. قدم البروفيسور الدكتور بيمال ن. باتيل، عضو لجنة القانون الدولي، عرضاً حول الدورة الرابعة والسبعين للجنة، حيث قدم فيه تقييماً أولياً لعمل اللجنة خلال الدورة، ولمحة تاريخية موجزة عن التمثيل الإقليمي للدول الآسيوية والإفريقية واختتم كلمته بتقديم اقتراحات ملموسة لتعزيز مشاركة الدول الآسيوية والأفريقية في عمل اللجنة. ومعتمداً على بيانات تجريبية، ومقارنة بالمجموعات الإقليمية الأخرى، قدم أسباباً لاستنتاج أن الدول الآسيوية والأفريقية كانت ممثلة تمثيلاً ناقصاً في المناصب الرئيسية في اللجنة مثل رؤساء برنامج العمل الطويل الأجل للجنة والمقررين الخاصين المعنيين بالمواضيع قيد النظر من قبل اللجنة. ومن بين الاقتراحات والتعليقات الأخرى الموفرة لتعزيز اعتماد اللجنة على ممارسات الدولة للدول الآسيوية والإفريقية، قال إن منظمة آكو قد تنظر في إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية يركز على موضوعات مختارة من لجنة القانون الدولي لتوليد مدخلات قيمة للجنة.

6.3. قدم البروفيسور ماساهيكو أسادا، عضو لجنة القانون الدولي، عرضاً حول موضوع "ارتفاع مستوى سطح البحر فيما يتعلق بالقانون الدولي" مع التركيز على آثاره على قانون البحار. وفي هذه الخلفية، لوحظ أن هناك نوعين من القضايا، وهما: تراجع الخطوط الساحلية للدول، وثانياً، غمر المعالم البحرية التي تشكل تحديات عند ارتفاع مستوى سطح البحر. ونوه البروفيسور أسادا بأنه سيكون نهج خط الأساس الثابت هو الحل الأفضل لهذه المشكلة. يمكن للدول أن تعتمد قراراً في اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وبعد ذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مفاده أنها تُشجع على إيداع خرائط توضح الخطوط الأساسية

العادية بالإضافة إلى الخطوط الأساسية الأخرى كجزء من الحل الشامل للمشكلة. ولتغطية الدول غير الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كان اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً ذات تأثير مثلما يحمل إعلان قواعد القانون الدولي العرفي أو تفسيره أمراً مثالياً. وأعرب عن أمله في أن تتمكن منظمة ألكو من لعب دور في هذا الصدد.

6.4. قامت الوفود التالية بإلقاء كلمتها حول المواضيع قيد المناقشة: جمهورية الهند، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وماليزيا، وجمهورية إندونيسيا، وجمهورية الصين الشعبية، ومملكة تايلند، واليابان، وجمهورية كينيا، وجمهورية فيتنام الاشتراكية وجمهورية كوريا. كما أدلت الدولة المراقبة غير العضو، الاتحاد الروسي، ببيانها.

6.5. وخلال المداولات، برزت العديد من الأشياء المشتركة والشواغل المشتركة من التصريحات التي أدلت بها الدول الأعضاء. وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لعمل اللجنة ودورها في تدوين القانون الدولي وتطويره تدريجياً. واعترفت بمساهمات المقررين الخاصين بأهمية موضوعاتهم وارتباطاتهم. وأبدت العديد من الوفود تعليقات بقدر من التفصيل حول موضوعات محددة، بما في ذلك "المبادئ العامة للقانون" و"ارتفاع مستوى سطح البحر فيما يتعلق بالقانون الدولي". حظيت قضية ارتفاع مستوى سطح البحر باهتمام خاص، حيث سلطت العديد من الدول الأعضاء الضوء على أهميتها وتأثيراتها المحتملة على الحدود البحرية والمجتمعات الساحلية. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك تأكيد متكرر على ضرورة أن يعكس عمل اللجنة ممارسات الدول وأهمية ضمان أن توافق المنتجات النهائية للجنة مع وجهات نظر الدول الأعضاء. وشددت الوفود أيضاً على قيمة العمل مع اللجنة في التصدي للتحديات المعاصرة، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالمنظمات الدولية، والوسائل الفرعية لتحديد قواعد القانون الدولي، ومنع القرصنة والسطو المسلح في البحر وقمعهما. واستفسرت إحدى الدول الأعضاء، رداً على اقتراح البروفيسور بيمال ن. باتيل لإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية في منظمة ألكو لمناقشة عمل اللجنة حول موضوعات محددة، عن طرائق تفعيل الأفرقة العاملة هذه. وبشكل عام، أعربت الوفود عن التزامها الجماعي بتعزيز التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه من خلال المشاركة النشطة في أعمال اللجنة.

7. الاجتماع العام الرابع

بند جدول الأعمال: انتهاكات القانون الدولي في فلسطين وفي الأراضي المحتلة الأخرى من قبل إسرائيل وغيرها من القضايا القانونية الدولية الأخرى المتعلقة بقضية فلسطين

7.1. أوضح الدكتور علي كرشاسبي، نائب الأمين العام، في بيانه التمهيدي، ارتباط منظمة ألكو التاريخي الذي التزمت به منظمة ألكو بشكل ثابت على مر السنين. وأكد على أن المخاوف في الأراضي الفلسطينية المحتلة أصبحت أكثر إثارة للقلق مع تصعيد التوتر الأخير في قطاع غزة، مشيراً إلى التقرير الذي أعدته الأمانة العامة حول هذا الموضوع، والذي يعرض التقارير المقدمة إلى هيئات الأمم المتحدة وتطلب الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية.

7.2. أدلت وفود دولة فلسطين، وجمهورية الهند، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وماليزيا، وجمهورية إندونيسيا، وجمهورية بنغلاديش الشعبية، وجمهورية مصر العربية، وجمهورية الصين الشعبية، والجمهورية التركية، وجمهورية باكستان الإسلامية، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية فيتنام الاشتراكية، واليابان ومملكة البحرين بكلماتها. كما أدلت الدولة المراقبة غير العضو، الاتحاد الروسي ببيانها.

7.3. أعربت العديد من الدول الأعضاء عن تضامنها مع دولة فلسطين ودعمها لقضية الشعب الفلسطيني العادلة في كفاحه من أجل أعمال حقوق الإنسان الأساسية. وأدانت جميع الوفود التي أدلت بتصريحات حول هذا الموضوع أعمال العنف التي تستهدف المدنيين بشكل قاطع، وخاصة النساء والأطفال وغيرهم من أفراد المجتمع المستضعفين. وأعربت الدول الأعضاء عن إدانتها الشديدة لتجاهل القاعدة الأساسية للتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية في الصراع. وأعرب العديد من الدول الأعضاء عن أسفه الشديد للهجوم الأخير على مستشفى في قطاع غزة بشكل خاص والذي أدى إلى مقتل مئات المدنيين. وكررت وفود عديدة دعوتها إلى تنفيذ حل الدولتين وإقامة دولة فلسطين ذات السيادة والقابلة للحياة والتي تحترم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وأعربت بعض الدول الأعضاء أيضاً عن أنها ستضغط بقوة على موقفها القانوني في إجراءات محكمة العدل الدولية بشأن الرأي الاستشاري. وأعربت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء عن تعاطفها مع أسر ضحايا الصراع الدائر في

المنطقة، ودعت إلى وقف إطلاق النار وتمكين المدنيين من الحصول على الإغاثة الإنسانية على الفور.

بند جدول الأعمال: القضايا القانونية في الفضاء الخارجي

7.4. أثناء تقديم هذا الموضوع الجديد، سلط سعادة الدكتور كمالين بينيتوفادول، الأمين العام لمنظمة آكو، الضوء على الأهمية المتزايدة لأنشطة الفضاء الخارجي وتعقيدها. وأكد أنه مع توسع المشاريع الفضائية من قبل مختلف الدول، تظهر تحديات لا مثيل لها تتعلق بالأمن والسلامة وحماية البيئة، والقضايا القانونية الملحة المصاحبة لها. وشدد سعادته على أهمية الحوار التعاوني لوضع إطار للحوكمة المتمركزة حول المستقبل للفضاء الخارجي والذي يدعم المبادئ السلمية والشاملة، داعياً الدول الأعضاء في منظمة آكو.

7.5. أدلت الدول الأعضاء التالية بتصريحاتها حول هذا البند من جدول الأعمال: جمهورية الهند، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وماليزيا، واليابان، وجمهورية إندونيسيا، وجمهورية كوريا، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية فيتنام الاشتراكية وجمهورية كينيا.

7.6. وأعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لجمهورية الهند لاقتراح هذا الموضوع في جدول الأعمال الموضوعي لمنظمة آكو. وشددت أغلبية الدول الأعضاء على أهمية الحفاظ على الفضاء الخارجي للاستخدامات السلمية بشكل حصري. وكان الشعور السائد هو القلق بشأن تسليح الفضاء الخارجي، مع دعوات لمنظمة آكو بإجراء البحوث ووضع مبادئ توجيهية لضمان بقاء الفضاء مخصصاً للاستخدامات السلمية والاستكشاف والاستغلال. وسلطت العديد من الدول الضوء على ضرورة بحث الجوانب القانونية التي تحكم موارد الفضاء، ولفتت الانتباه إلى مبدأ عدم التملك وحرية الوصول وتقاسم المنافع على النحو المنصوص عليه في معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967م. وجاء ذكر الجهود المستمرة بشكل ملحوظ التي يبذلها الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بالموارد الفضائية ضمن اللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (UNCOPUOS). وبالإضافة إلى ذلك، شاركت الدول الأعضاء جهودها الوطنية في تخفيف الحطام المداري وشددت على أهمية إدارة حركة المرور الفضائية. وأثناء مناقشة القوانين والسياسات والآليات المؤسسية الوطنية،

أكدت العديد من الدول الأعضاء تفانيها في الوفاء بالالتزامات بموجب القانون الدولي. وسلطت بعض التصريحات الضوء على مبادرات مختلفة، مثل بناء القدرات في مجال قانون الفضاء، الذي يعتبر حيوياً للتنمية الوطنية. ودعا البعض إلى وضع قانون ملزم قانوناً لمنع سباق التسلح في الفضاء، في حين اقترح آخرون قواعد غير ملزمة قانوناً لمواجهة التحديات الحالية، بما في ذلك انتشار الحطام الفضائي. وكان الموضوع الرئيسي هو الدعوة إلى المشاركة السلمية، والمشاركة النشطة في UNCOPUS، ومبادرات بناء القدرات التعاونية.

بند جدول الأعمال: منتدى الخبراء لاسترداد الأصول

7.7. قام سعادة الدكتور كمالين بينيتوفادول، الأمين العام لمنظمة آكو، بتعريف بند جدول الأعمال الجديد "منتدى الخبراء لاسترداد الأصول" اقترحتة حكومة جمهورية إندونيسيا لإدراجه في جدول أعمال الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آكو. وسلط الضوء على أهمية الموضوع بالنسبة للدول الإفريقية الآسيوية، مشيراً أيضاً إلى اهتمام المجتمع الدولي ككل بهذه القضية. ودعا إلى إنشاء منتدى فني مشترك وخبراء وشجع الدول الأعضاء على إجراء مزيد من المناقشات حول هذا الموضوع.

7.8. وأدلت الوفود التالية بتصريحاتها حول هذا الموضوع قيد المناقشة: جمهورية إندونيسيا، وجمهورية الهند، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وماليزيا، وجمهورية الصين الشعبية، واليابان. كما أدلت الدولة المراقبة غير العضو، الجمهورية التونسية ببيانها بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

7.9. أعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لجمهورية إندونيسيا لاقتراح هذا الموضوع في جدول الأعمال الموضوعي لمنظمة آكو. واعترفت بعض الدول الأعضاء بأهمية مسألة استرداد الأصول في مكافحة الفساد وشددت على الحاجة إلى إنشاء منتدى مشترك للخبراء نظراً لخطورة عملية استرداد الأصول وتعقيدها. وأشار أيضاً إلى الممارسات المحلية والإقليمية وكذلك الصكوك الدولية التي تتناول الفساد العابر للحدود الوطنية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC, 2005). وطلب بعض الدول الأعضاء مزيداً من التفاصيل بشأن طرائق منتدى الخبراء لاسترداد الأصول. وأشار العديد من الدول الأعضاء بحذر إلى ضرورة

تجنب الازدواجية مع المنتديات الأخرى القائمة لاسترداد الأصول، وينبغي أن يكمل ذلك عمل المنتديات القائمة الأخرى. طلبت الدول الأعضاء من الأمانة العامة لمنظمة آكو تقديم اقتراحات بشأن كيفية المضي قدماً في فريق الخبراء.

بند جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة

7.10. ألقى السيد جون يامادا، نائب الأمين العام لمنظمة آكو، البيان الافتتاحي، حيث سلط الضوء على حقيقة أن هذه القضية الملحة لحماية البيئة تُدرج على جدول أعمال منظمة آكو منذ عام 1974م. وركز تقرير الأمانة العامة للدورة الحالية على جانبين هامين لحماية البيئة. أولاً، تطرق ذلك إلى المناقشات الجارية داخل لجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC) بشأن إنشاء صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي، ولا سيما في الموائل البحرية. وثانياً، أبرز المبادرات العالمية لمكافحة تغير المناخ، لا سيما على خلفية مؤتمر الأمم المتحدة المقبل لتغير المناخ المقرر عقده في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2023م في دبي.

7.11. قامت الوفود التالية بإلقاء تصريحاتها حول هذا البند من جدول الأعمال: جمهورية الهند، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وماليزيا، وجمهورية إندونيسيا، وجمهورية اتحاد ميانمار، ونيبال، وسلطنة عمان، ومملكة البحرين، واليابان، وجمهورية فيتنام الاشتراكية، وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية بنغلاديش الشعبية وجمهورية كينيا.

7.12. وكان القلق الأهم الذي تردد في التصريحات هو قضية التلوث البلاستيكي المثيرة للقلق. وأعربت العديد من الدول الأعضاء عن قلقها إزاء التحديات العالمية والمستمرة التي يفرضها هذا التلوث. ظهرت دعوة قوية للاقتصاد الدائري ونهج دورة الحياة الشامل كحل فعال. ومع التأكيد على الطبيعة العالمية للتلوث البلاستيكي، كان هناك دعم واضح للمفاوضات الجارية بشأن صك ملزم دولياً بشأن هذه المسألة. وقد أصبح هذا واضحاً عندما لفتت العديد من الوفود الانتباه إلى المشروع الوشيك لمعاهدة مقترحة من المقرر تقييمها في الاجتماع الثالث للجنة التفاوض الحكومية الدولية في وقت لاحق من هذا العام. ووجه نداء عاجل من أجل مشاركة الدول الأفريقية الآسيوية مشاركة مجدية في هذه المفاوضات الهامة، وذلك نظراً لحجم القضية. وبالتحول إلى مجال تغير المناخ، شهد الحوار اعترافاً بالإجماع بالأدوار المحورية التي تلعبها

الأطر العالمية، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس. وقد قدم المندوبون رؤى حول التدابير الاستباقية التي يتم اعتمادها في دولهم للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وشددوا على أهمية التقييم العالمي، وأهداف التكيف مع المناخ، والحاجة إلى آليات تمويل قوية. وتم التركيز بشكل خاص على التحديات المتعلقة بالهدف الطموح المتمثل في تعبئة صندوق بقيمة 100 مليار دولار أمريكي لدعم مبادرات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

8. الاجتماع الخامس العام

بند جدول الأعمال: قانون التجارة والاستثمار الدولي

8.1. وأدلى سعادة الدكتور كمالين بينيتوبفادول، الأمين العام لمنظمة آكو، بيانًا تمهيدياً حول الموضوع؛ حيث قدم لمحة موجزة عن الارتباط التاريخي لمنظمة آكو بالموضوعات التي تم تناولها على مر السنين. وأعرب عن أنه بالإضافة إلى مواصلة ممارسة تقديم التقارير عن أعمال منظمة التجارة العالمية، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإن الأمانة العامة عادت إلى ممارستها السابقة المتمثلة في تقديم التقارير عن عمل المؤسسات التي تعالج القضايا المتعلقة بالعمل التشريعي الذي يتعلق بالقانون المتعلق بالتجارة الدولية. وفي هذا الصدد، تقدم الأمانة تقريراً عن أنشطة المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (UNIDROIT) ومؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص (HCCH). وفي بيانه، أبلغ الأمين العام لمنظمة آكو المندوبين في الدورة السنوية أن الموضوع الذي اقترحه جمهورية باكستان الإسلامية بعنوان "الإصلاحات المتعلقة بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول (ISDS) في سياق المفاوضات التي يجريها حالياً الفريق العامل الثالث التابع للأونسيترال" سيُنظر فيه في إطار البند قيد المداولات من جدول الأعمال.

8.2. وأدلت الوفود التالية بكلمات بشأن هذا البند من جدول الأعمال: الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وماليزيا، وجمهورية الكاميرون، وجمهورية إندونيسيا، وجمهورية الهند، واليابان، ومملكة تايلندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية فينتام الاشتراكية، ومملكة البحرين،

وجمهورية الصين الشعبية، وجمهورية الفلبين. وأدلى المراقبون التاليون ببيانات حول هذا البند من جدول الأعمال: الأكاديمية الآسيوية للقانون الدولي (AAIL) ومركز نيروبي للتحكيم الدولي (NCIA).

8.3. وبشأن القانون التجاري الدولي، أعربت العديد من الوفود عن دعمها لإعادة إحياء هيئة الاستئناف التابعة لمنظمة التجارة العالمية والحاجة إلى مواصلة الإصلاحات في منظمة التجارة العالمية للاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء. وأحاطت بعض الوفود علماً بالتقدم الذي أحرزه المؤتمر الوزاري الثاني عشر بشأن مواضيع مثل الزراعة والملكية الفكرية وإعانات في قطاع صيد الأسماك والتجارة الإلكترونية. وأعرب العديد من الدول الأعضاء عن دعمها للاتفاق المتعلق بإعانات في قطاع صيد الأسماك الذي يتناول الاستدامة البيئية ويحظر أيضاً الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم ويحظر الصيد الجائر للأرصدة السمكية. وأكدت أغلبية الدول الأعضاء التي قامت بإلقاء كلماتها، التزامها بنظام تجاري متعدد الأطراف قائم على قواعد وهو ما يتجسد حالياً في منظمة التجارة العالمية.

8.4. وفيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، أدلت العديد من الوفود ببيانات بشأن إصلاح الآليات وأعربت عن دعمها القوي لعمل الفريق العامل الثالث التابع للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. وفي ضوء المخاوف المتعلقة بتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية، رحبت العديد من الدول الأعضاء بالصكوك التي اعتمدها الأونسيترال هذا العام بما في ذلك الأحكام النموذجية بشأن الوساطة، والمبادئ التوجيهية بشأن الوساطة في منازعات الاستثمار الدولية، ومدونة قواعد السلوك للمحكمين، ومدونة قواعد السلوك للقضاة. علاوة على ذلك، أعربت بعض الدول الأعضاء أيضاً عن دعمها لمشروع الصكوك التي هي قيد المداولات في الفريق العامل الثالث التابع للأونسيترال، مثل مشروع الأحكام المتعلقة بالمسائل الإجرائية والشاملة ومشروع الأحكام المتعلقة بالمركز الاستشاري الدولي.

بند جدول الأعمال: قانون البحار

8.5. نوه السيد جون يامادا، نائب الأمين العام لمنظمة آكو، أثناء تقديمه لبند جدول الأعمال، بأن موضوع "قانون البحار" الذي طرحته حكومة إندونيسيا في عام 1970م. وأشار إلى أن الدورات السنوية لمنظمة آكو لعبت دورًا محوريًا بشكل تاريخي في تطوير المفاهيم الرائدة مثل المنطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ)، ووضع الدول الأرخيبيلية، وحقوق الدول غير الساحلية، والتي تم تدوينها جميعًا لاحقًا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS, 1982). وأشار نائب الأمين العام إلى أن هناك موضوعين للمناقشة خلال الدورة السنوية الحادية والستين لمنظمة آكو، وهما الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية (BBNJ) واستخدامه المسؤول؛ الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم (IUU). وأعرب عن أمله أن تؤدي المداورات حول هذه المواضيع إلى تعزيز ارتباط منظمة آكو باستدامة المحيطات والبحار، مما يمهد الطريق لجهود دولية منسقة على هذه الجبهة.

8.6. قامت وفود جمهورية إندونيسيا، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومملكة تايلندا، واليابان، وجمهورية الهند، وجمهورية كينيا، وجمهورية فيتنام الاشتراكية، وماليزيا، وجمهورية بنغلاديش الشعبية، وجمهورية الفلبين، والجمهورية التركية، ومملكة البحرين، وجمهورية قبرص، وجمهورية الصين الشعبية بإلقاء كلماتها حول هذا الموضوع. كما أدلت الدولة المراقبة غير العضو الاتحاد الروسي ببيانها.

8.7. وأعربت الدول الأعضاء في كلماتها عن تقديرها للتقرير الذي أعدته الأمانة العامة، مع الإشارة إلى أهمية استدامة المحيطات والبحار باعتبارها شاغلا مشتركا للمجتمع الدولي. وأبرزت الدول الأعضاء أن الاتفاق بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام (BBNJ)، لعام 2023م، كان بمثابة إضافة مهمة إلى الإطار القانوني الدولي الذي ينظم محيطات العالم المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. واعترفت الدول الأعضاء بشكل عام بأن المعاهدة، مع تركيزها على الحفاظ على الموارد البحرية وإدارتها العلمية في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ضرورية لحفظ التنوع البيولوجي. وفيما يتعلق بالصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، أشارت الدول الأعضاء إلى أهمية الموضوع من

منظور الاستدامة البحرية وجوانب أخرى. وسلطت الدول الأعضاء الضوء على أطرها القانونية والسياسية المحلية التي تتناول الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، مع التأكيد على أهمية تعزيز التعاون عبر الوطني لمعالجة المشكلة. كما سلطت الدول الأعضاء الضوء على أهمية الحفاظ على مصائد الأسماك والإطار القانوني الدولي لتنظيم الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وأحاطت الدول الأعضاء علماً باقتراح جمهورية إندونيسيا اعتبار الصيد غير القانوني جريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية.

الاجتماع الثالث لوفود الدول الأعضاء في منظمة آكو

بند جدول الأعمال: تقرير عن عمل مراكز التحكيم الإقليمية التابعة لمنظمة آكو

8.8. ألقى السيد جون يامادا، نائب الأمين العام لمنظمة آكو، كلمة افتتاحية أشار فيها إلى العمل الجدير بالثناء والنجاح الذي حققته مراكز التحكيم الإقليمية، على مر السنين. وقدم المركز الآسيوي للتحكيم الدولي (AIAC) في كوالالمبور، ومركز نيروبي للتحكيم الدولي (NCIA)، ومركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي (CRCICA)، ومركز هونغ كونغ للتحكيم الإقليمي التابع لمنظمة آكو تقاريرها عن أنشطتها. وهنأ مراكز التحكيم الإقليمية تحت رعاية منظمة آكو والتي تعد من بين أكثر المشاريع نجاحاً للمنظمة. وفي عرضه، تقدم بالشكر أيضاً للحكومات المضيفة لمراكز التحكيم الإقليمية على دعمها وتعاونها ودعا جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة دعم أنشطتها وبرنامج عملها.

قدم الدكتور سوندر راجو تقرير المركز الآسيوي للتحكيم الدولي (AIAC) في الدورة السنوية. وقدم السيد نيك تشان تقرير مركز هونغ كونغ للتحكيم الإقليمي التابع لمنظمة آكو. وقدم السيد لورانس مويروري نغوي تقرير مركز نيروبي للتحكيم الدولي (NCIA). وأطلعوا الاجتماع على حجم النزاعات وطبيعتها وموضوعها بالإضافة إلى الإحصائيات الهامة الأخرى لمراكز التحكيم الخاصة بهم بالإضافة إلى تفاصيل أخرى.

9. الاجتماع العام السادس والجلسة الختامية

اعتماد كلمة الشكر للحكومة المستضيفة

9.1. قدم سعادة الدكتور كمالين بينيتوفادول، الأمين العام لمنظمة آكو رسالة الشكر نيابةً عن الدول الأعضاء في منظمة آكو، لسعادة السيد جوكو ويددو، فخامة رئيس جمهورية إندونيسيا، مضيف الدورة السنوية الحادية والستين.

اعتماد القرارات

تم اعتماد القرارات التالية في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2023م

المسائل التنظيمية

1. AALCO/RES/61/ORG 1

تقرير الأمين العام عن المسائل التنظيمية والإدارية والمالية.

2. AALCO/RES/61/ORG 2

ميزانية منظمة آكو لعام 2024م.

3. AALCO/RES/61/ORG 3

تقرير عن مراكز التحكيم الإقليمية التابعة لمنظمة آكو

4. AALCO/RES/61/ORG 4

مكان انعقاد الدورة السنوية الثانية والستين

مكان انعقاد الدورة السنوية الثانية والستين

9.2. مملكة تايلندا ستستضيف الدورة السنوية الثانية والستين

اعتماد التقرير الموجز للدورة، والتوصيات العامة

9.3. تم طرح مشروع التقرير الموجز للدورة السنوية الحادية والستين لتتنظر الدول الأعضاء فيه، ثم اعتمدته الدول الأعضاء بشكل مؤقت. وتقرر أن تتلقى الأمانة العامة تعليقات، إن وجدت، حتى 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2023م.

كلمة الشكر

9.4. تقدم رئيس وفد ماليزيا بكلمة الشكر نيابةً عن الدول الأعضاء الآسيوية، وأدلى رئيس وفد جمهورية كينيا كلمة الشكر نيابةً عن الدول الأعضاء الإفريقية، وألقت الجمهورية التونسية كلمة الشكر نيابةً عن الدول المراقبة غير الأعضاء، وقام مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص (HCCH) بإلقاء كلمة الشكر نيابةً عن المنظمات الدولية والمؤسسات الأخرى المراقبة.

9.5. ألقى سعادة البروفيسور ياسونا لاولي، وزير العدل وحقوق الإنسان في حكومة جمهورية إندونيسيا ورئيس الدورة السنوية الحادية والستين، الملاحظات الختامية.

اختتمت بعد ذلك الدورة السنوية الحادية والستون لمنظمة آكو.